الدلال: طلب نيابي للتحقيق وبحث إجراءات احتجاز الظفيري وأسباب وفاته

محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو

كشف النائب محمد الدلال عن عزمه وعدد من النواب التقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملابسات حادثة وفاة المواطن أحمد الظفيري، إضافة إلى اقتراح بقانون لنقل تبعية الأجهزة العلمية والطبية والبحثية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن طلب تشكيل لجنة التحقيق الذي يضم إلى جانبه النواب أسامة الشاهين وصالح عاشور وعبدالله الكندري ومحمد الهدية يحدد مهامها في البحث في ملابسة الحادثة وأحداثها والمسؤولين عنها.

وأضاف أن اللجنة حال تشكيلها ستبحث أيضا في الإجراءات التي تمت خلال الاحتجاز وأدت إلى وفاته، ومن قاموا باحتجاز المواطن، بالإضافة إلى ما تم من تحقيقات في وزارة الداخلية وتقاريرها عن الحادث.

وبين أن لجنة التحقيق المطلوب تشكيلها ستتألف من 3 أعضاء على أن تنجز تقريرها خلال شهر واحد، على أن يكون من مهامها التأكد مما تم تجاه التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق في قضية وفاة الميموني.

كما أعلن الدلال في هذا الصدد عن أنه سيتقدم اليوم ومجموعة من النواب باقتراح بقانون لنقل تبعية الأجهزة العلمية والطبية والبحثية مثل الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

وأوضح أن عملية نقل التبعية ستكون أسوة بما تم تجاه إدارة الخبراء بحيث يتم حفظ حقوق الموظفين والعاملين في تلك الإدارات ومراكزهم ومراتبهم وامتيازاتهم الوظيفية، مؤكدا أن هذا الإجراء من شأنه ضمان قدر كبير من الاستقلالية والحيادية ما يحقق ضمان الاطمئنان لدى المتخاصمين.

وقال الدلال إن الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور الكويتي كلها كفلت حق الإنسان إذا كان متهما بأن تضمن له الحماية الكاملة من التعذيب والإجراءات التعسفية والحط من الكرامة.

وأكد أن الدستور الكويتي ركز على هذه الأمور في الكثير من نصوصه بحيث لا يتخذ أي إجراء إلا وفق رقابة القضاء، وبالتالي لا يتم احتجاز أو إلقاء القبض على أي شخص إلا بإذن من النيابة العامة واضح ومحدد المعالم، ناهيك عن أنه لا يجوز إجراء أي تحقيق إلا بوجود محام وهذا ما تم اعتماده في مجلس الأمة في السنوات الأخيرة.

واعتبر أنه أمر خطير إذا صح ما تم تداوله عن تعرض المواطن أحمد الظفيري ـ رحمه الله ـ إلى التعذيب خلال احتجازه من قبل رجال الأمن ما أدى إلى وفاته، لاسيما أن المواطن المتوفى من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يفترض أن تتم مراعاتهم بشكل أكبر.

ورأى أن هذه القضية ليست بعيدة عن قضية المواطن محمد الميموني الذي توفي في عام 2011 تحت التعذيب في أحد المرافق التابعة لوزارة الداخلية، مشيرا إلى لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الأمة آنذاك والتي انتهت بعدد من التوصيات المهمة جدا.

وبين أن توصيات لجنة التحقيق تلك، طالبت بإجراءات تتعلق بحماية المحتجزين مهما كانت إساءاتهم أو تجاوزاتهم على القانون، مشددا على عدم جواز الإساءة أو التعذيب ضد أي شخص مقيم على أرض الكويت.

وخاطب وزارة الداخلية قائلا «بافتراض صحة هذه المعلومات المتداولة فهل لاتزالون لم تتعلموا من قضية الميموني رحمه الله؟

وهل فعلا طبقتم توصيات لجنة التحقيق البرلمانية؟ وهل كان هناك محام عندما تم التحقيق مع الظفيري كما ينص القانون؟ وهل التزمتم بالتوصيات بأن يكون هناك تسجيل او تصوير أثناء التحقيق في أي جهاز أمني حتى نضمن الشفافية والنتيجة التي تحقق العدالة؟».

واختتم الدلال تصريحه معربا عن خالص العزاء والمواساة لأسرة المواطن أحمد الظفيري، سائلا الله عز وجل أن يرحمه ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

الغانم يعزي نظيريه الروسيين بضحايا حادث إطلاق النار

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين وإلى رئيسة المجلس الاتحادي الروسي فالنتينا ماتفيينكو عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث إطلاق النار قرب مبنى إدارة الأمن الفيدرالي في موسكو والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

الشاهين لتوفير تأمين صحي للطلبة الدارسين في الإمارات

اسامة الشاهين

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة قال في مقدمته: تقوم كل من وزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية بإرسال البعثات الدراسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، بالإضافة إلى الطلبة الكويتيين الدارسين على نفقتهم الخاصة.

ومنذ 3 سنوات تقريبا توقف العمل بنظام التأمين الصحي لطلبتنا الدارسين هناك، مما دعا أبناءنا الطلبة إلى تحمل نفقات علاجهم من حسابهم الخاص، وهذا يشكل عبئا ماليا عليهم خاصة أن تكاليف العلاج بدولة الإمارات باهظة الثمن.

ونص اقتراح الشاهين على ما يلي:

(تقوم الكويت بالعمل على توفير تأمين صحي لأبنائنا الطلبة الدارسين بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، سواء كان هؤلاء الطلبة مبتعثين على نفقة وزارة التعليم العالي أو على نفقة ديوان الخدمة المدنية، كما تتكفل الدولة بتوفير تأمين صحي للطلبة الكويتيين الدارسين في دولة الإمارات العربية المتحدة على نفقتهم الخاصة، بشرط أن تكون دراستهم ضمن مؤسسات تعليمية معترف بها وطنيا).

من جهة أخرى، وجه النائب الشاهين سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته: تقوم كل من وزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية بإرسال البعثات الدراسية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، بالإضافة إلى الطلبة الكويتيين الدارسين على حسابهم الخاص.

ومنذ 3 سنوات تقريبا توقف العمل بنظام التأمين الصحي لطلبتنا الدارسين هناك، مما دعا أبناءنا الطلبة إلى تحمل نفقات علاجهم من حسابهم الخاص، وهذا يشكل عبئا مالي عليهما خاصة أن تكاليف العلاج بدولة الإمارات باهظة الثمن.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

ما أسباب توقف العمل بنظام التأمين الصحي على طلبتنا الدارسين بدولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل هذه المشكلة؟

رئيس البرلمان العربي إلى تونس

د. مشعل السلمي

القاهرة ـ هناء السيد

يتوجه رئيس البرلمان العربي د.مشعل بن فهم السلمي على رأس وفد رفيع المستوى من البرلمان العربي في زيارة إلى الجمهورية التونسية.

وتأتي زيارة رئيس البرلمان العربي والوفد المرافق له دعما من البرلمان العربي للجمهورية التونسية في ظل انتخاب رئيس جديد للجمهورية ورئيس جديد لمجلس نواب الشعب التونسي.

وسيلتقي وفد البرلمان العربي خلال الزيارة الرئيس قيس سعيّد رئيس الجمهورية التونسية، وراشد الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب التونسي، وسيتناول رئيس البرلمان العربي في لقاءاته تمتين العلاقات بين البرلمان العربي والجمهورية التونسية واطلاعهم على قرارات ومواقف وخطط عمل البرلمان العربي دعماً ونصرة للقضايا العربية في ظل الظروف الدقيقة التي يشهدها العالم العربي.

تتكون من 3 أعضاء يتم اختيارهم في الجلسة المقبلة

5 نواب لتشكيل لجنة تحقيق لكشف ملابسات الاحتجاز

صالح عاشور

م. محمد الهدية

عبدالله الكندري

تقدم النواب أسامة الشاهين ومحمد الدلال وصالح عاشور وعبدالله الكندري ومحمد الهدية بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقا للمادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس في المسائل المثارة بشأن احتجاز ووفاة المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله (من ذوي الاحتياجات الخاصة) في اثناء احتجازه بإحدى الادارات التابعة لوزارة الداخلية، ويعهد للجنة التحقيق المقترح تشكيلها من (3) من أعضاء مجلس الأمة يتم اختيارهم في جلسة المجلس القادمة القيام بأعمال التحقيق البرلماني في هذا الشأن وتقديم تقرير في هذا الشأن خلال شهر من صدور قرار التكليف، على ان تقوم لجنة التحقيق بالبحث والتحقيق في التالي:

1 ـ الملابسات والاسباب القائمة وراء احتجاز المواطن احمد محمد الظفيري وبيان كافة المسؤولين عن عملية الاحتجاز.

2 ـ الوسائل والاساليب المستخدمة من المسؤولين عن الاحتجاز من تحقيق أو خلافه او استخدام وسائل غير قانونية أو مخالفة لحقوق الانسان وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كالضرب والاساءة والتعذيب ضد المواطن المحتجز احمد محمد الظفيري ادت الى وفاته رحمه الله.

3 ـ نتائج التحقيق الامنية والادارية والجنائية التي توصلت اليها وزارة الداخلية بشأن الاسباب التي ادت الى وفاة المواطن احمد محمد الظفيري رحمه الله مع بيان الاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية نتيجة للتحقيق في الوزارة.

4 ـ مدى التزام وزارة الداخلية بتبني التوصيات التي انتهت إليها نتائج التحقيق البرلماني في عام 2011 في قضية مماثلة بشأن وفاة المواطن محمد غزاي الميموني رحمه الله.

نواب يقترحون: تبعية «الأدلة الجنائية» والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى «العدل»

عبدالله فهاد

ثامر السويط

قدم خمسة نواب اقتراحا بقانون بصفة الاستعجال بتعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء لنقل تبعية أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

ونص الاقتراح الذي تقدم به النواب محمد الدلال، عبدالله فهاد، محمد الهدية، أسامة الشاهين، وثامر السويط، على ما يلي:

(المادة الأولى):

تنقل الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

(المادة الثانية): يستبدل نص الفقرة الأولى من المادة رقم 10 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص «أعضاء النيابة العامة وأعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي يتبعون جميعا النائب العام».

(المادة الثالثة): يستبدل نص المادة 64 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص الآتي: لوزير العدل حق الإشراف والرقابة على النيابة العامة وعلى الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة العامة.

وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي ويمارس في شأنهم كافة اختصاصاته المقررة في هذا القانون بشأن أعضاء النيابة العامة.

(المادة الرابعة): تلغى الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وينقل أعضاؤها المدنيون الموجودون بالخدمة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إلى الوظائف المعادلة لدرجاتهم الوظيفية إلى وزارة العدل مع احتفاظهم بأقدميتهم وسائر حقوقهم الوظيفية المقررة قبل النقل.

ويستمر العاملون في الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي في القيام بأعمالهم إلى حين نقلهم إلى وزارة العدل وتؤول جميع القضايا وأوراق الإدارة وحقوقها والتزاماتها إلى النيابة العامة.

(المادة الخامسة): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة السادسة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على أن من أهم الأدوار التي يستعين بها القضاء في تحقيق العدل وبيان أوجه الحقيقة الأجهزة العاملة في مجال تحقيقات وأبحاث الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية، ولتلك الأجهزة أهمية كبيرة وحساسة وخطيرة فيما تنتهي إليه من أبحاث أو قرارات أو تقارير أو توصيات، ما يتطلب معه أن تولى أهمية كبيرة وأن يعهد إلى من يتولاها من يحقق لتلك الأجهزة الاستقلالية والدعم والحماية بعيدا عن الضغوط أو المخالفة للقانون.

ولذلك فان استمرار تلك الأجهزة تحت مسؤولية وزارة الداخلية يعد من الصور السلبية والممارسات الإدارية الخاطئة خصوصا أن وزارة الداخلية تقع أحيانا ضمن الأجهزة التي يقع منها الخطأ والتجاوز وهو ما يضع تلك الأجهزة ذات البعد البحثي والعلمي (الطب الشرعي والأدلة الجنائية) تحت الحرج بل أحيانا التناقض، وهو ما يتطلب معه لدعم تلك الأجهزة وضمان وحياديتها واستقلالها أن تتبع السلطة القضائية (وزارة العدل) حالها كحال إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل، وهذا لا يتعارض مع وجود جهاز فني قائم في وزارة الداخلية لدعم أنشطته على أن يكون لأجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي التابع لوزارة العدل المرجعية في حال طلب القضاء ذلك.

لهذا نصت المادة الأولي من الاقتراح بقانون على نقل تبعية العاملين في الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية إلى وزارة العدل.

وتضمن المقترح بقانون أن يتم النقل للموظفين بذات درجاتهم الوظيفية وحقوقهم المادية حفاظا على مصالحهم.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الشايجي الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالكريم طارق عبدالكريم الشايجي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون